

مقرررة للامم المتحدة تطالب بتحقيق دولي مع ابو منشار

أعلنت مقرررة لدى الامم المتحدة الأربعاء في تقرير أنّ هناك أدلة كافية تربط ولي عهد السعودية بقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في تشرين الأو/أكتوبر الفائت داخل قنصلية بلاده في اسطنبول، مطالبة بتجميد الأصول الشخصية للامير في الخارج، والتقرير الذي يربط الأمير محمد بن سلمان بلعب دور مباشر في قتل خاشقجي أصدرته المقرررة المستقلة للأمم المتحدة المعنية بالإعدامات التعسفية والقتل خارج نطاق القانون أنيس كالامار، ودعت كالامار الامين العام للمنظمة الدولية انطونيو غوتيريش الى فتح تحقيق جنائي رسمي في القضية. وعلى الإثر أكد وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو تأييده توصيات التقرير، وكتب على تويتر "أدعم بقوة توصيات المقرررة أنيس كالامار لتوضيح ملاسات قتل خاشقجي ومحاسبة المسؤولين عنه"، وخاشقجي الذي كان ينشر في صحيفة "واشنطن بوست" مقالات معارضة لسياسات ولي العهد قتل في 2 تشرين الأو/أكتوبر 2018 في قنصلية بلاده في اسطنبول. وقالت الرياض في البداية إنّها لا تعلم مصيره، لكنها عادت وقالت إنه قتل في عملية نفّذها "عناصر خارج إطار صلاحيا تهم"، ولم يعثر بعد على جثته. وبرّأ محققون سعوديون ولي العهد واسع النفوذ من المسألة، لكن كالامار قالت في تقريرها إنّ تحقيقها "حدد وجود أدلة موثوقة تستدعي المزيد من التحقيق في المسؤولية الفردية لمسؤولين سعوديين كبار من بينهم ولي العهد" الأمير محمد بن سلمان. ولفتت المقرررة الأممية إلى أنّ العقوبات الدولية الصادرة ردا على قتل خاشقجي "عجزت ببساطة عن الإجابة على الاسئلة المركزية لتراتبية

القرار ومسؤولية القيادات الكبيرة وتلك المرتبطة بعملية القتل". وتابعت أن "بالنظر للأدلة الموثوقة حول مسؤوليات ولي العهد في قتل (خاشقجي)، هذه العقوبات يجب أن تشمل أيضا ولي العهد وأصوله الشخصية في الخارج، الى حين تقديم دليل يؤكد أنه لا يتحمل أي مسؤولية" في عملية القتل. - لا استنتاج - وقامت كالامار بهذا التحقيق بمبادرة منها كجزء من دورها كمقرر أممية خاصة. ومقررو الأمم المتحدة مستقلون ولا يتحدثون نيابة عن الأمم المتحدة. وأكدت أنه "لم يتم التوصل إلى استنتاج فيما يتعلق بالمسؤول عن الجريمة" في تحقيقاتها التي استندت على أدلة كبيرة من بينها صور كاميرات المراقبة من داخل القنصلية لعملية القتل نفسها. وتابعت أن "الاستنتاج الوحيد الذي تم التوصل إليه هو أن هناك أدلة موثوقة تستحق مزيدا من التحقيق، من جانب سلطة مناسبة، إذا تم تلبية الحد الأدنى للمسؤولية الجنائية". وقالت إنها عثرت على أدلة أن "خاشقجي نفسه كان مدركا تماما لسلطات ولي العهد وكان يرهبه". وأثارت القضية ردود فعل دولية مندقة لقضية. دة أضرّت بصورة المملكة وبصورة ولي العهد بشكل كبير، على الرغم من أن الرياض نفت أي دور للأمير محمد بالجريمة. - تحقيق جنائي - وفي تقريرها الصادر الأربعاء، قالت كالامار إن التحقيقات التي أجرتها السعودية وتركيا "عجزت عن تلبية المعايير الدولية المتعلقة بالتحقيقات في القتل خارج القانون". ووجد التقرير أدلة تشير إلى أن مسرح الجريمة "تم تنظيفه بدقة بل حتى بحرفية الطب الشرعي". وأوضح التقرير أن هذا يشير إلى أن "التحقيق السعودي لم يتم بحسن نية وأنه قد يرقى إلى عرقلة للعدالة". وهو ما دفعها لمطالبة الأمين العام للمنظمة الدولية غوتيريش بفتح تحقيق جنائي دولي حول قضية قتل خاشقجي. وقالت كالامار إن قتل الصحفي يشكل "اعداما خارج إطار القضاء" مشيرة إلى أن غوتيريش "يجب أن يطلق تحقيقا جنائيا دوليا للمتابعة بدون تدخل أي دولة". كما طالبت مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) في الولايات المتحدة حيث كان يقيم خاشقجي، بفتح تحقيقات في القضية إذا لم يكن قد فعل ذلك "والقيام بملاحقات جنائية داخل الولايات المتحدة كما هو مناسب". وحدد التقرير بالاسم 15 شخصا قالت إنهم شاركوا في مهمة قتل خاشقجي وأوضحت أن الكثير منهم ليسوا في قائمة المشتبه بهم الأحد عشر الذين لم تنشر أسماءهم ويزعم أنهم يحاكمون في شكل سري بخصوص القضية. وقالت كالامار في تقريرها "بالنظر إلى مخاوفي بخصوص نزاهة محاكمة المشتبه بهم الأحد عشر في السعودية، أدعو لتعليق المحاكمة". ومن جهتها وصفت خديجة جنكيز خطيبة الراحل جمال خاشقجي التقرير الصادر عن الأمم المتحدة اليوم الأربعاء بأنه "تطور محل ترحيب". ويطالب التقرير بتحقيق حول دور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين في جريمة مقتل خاشقجي في سفارة بلاده في اسطنبول بتركيا. وأشارت خبيرة أممية إلى "أدلة ذات مصداقية" على وجود مسؤولية شخصية محتملة لولي العهد في مقتل خاشقجي.

وكتبت جنكيز، على موقع تويتر، :“دعوة المقررة الأممية الخاصة للتحقيق مع محمد بن سلمان في اغتيال حبيبي جمال هو تطور محل ترحيب. ويتعين الآن أن يتحرك أعضاء مجلس الأمن الدولي بناء على هذه التوصية“. وشددت على ضرورة “تحقيق العدالة وكشف الحقائق“.